



التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر من (1967-2019م)

Local economic development in Algeria (1967-2019)

رزين عكاشة*، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر)، Rez_okacha@yahoo.fr

تاريخ الإرسال : 2020/07/09	تاريخ القبول : 2020/10/25	تاريخ النشر 2020/12/06	المؤلف المرسل : رزين عكاشة
----------------------------	---------------------------	------------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية البرامج التي مرت عليها التنمية المحلية في الجزائر، حيث قدرت الاعتمادات المالية لكل من المخطط الأول (2001-2004) والمخطط الثاني (2005-2009) حوالي 250 مليار دولار إلى جانب المخطط خماسي (2010-2014) بـ 286 مليار دولار والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، وأخيرا 262 مليار دولار في المخطط الرابع. لقد أخفقت الجزائر في تجسيد مخططاتها وبرامجها التنموية رغم كل هذه القاعدة المادية الضخمة الممنوحة ويرجع أكثر خبراء الاقتصاد ذلك لضعف الجانب الإداري الكفؤ والمدرّب مع نقص المشاركة الشعبية الواعية والمبادرات الخاصة والذي يجعل من تحقيق هذه التنمية طويلا المدى.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الجزائر.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the importance of local development, economically in Algeria. The financing of the first plan (2001-2004) and the second plan (2005-2009) estimated about \$ 250 billion in addition to the five-year plan (2010-2014) at \$ 286 billion, which was intended to diversify the Algerian economy and stimulate national production. Finally \$ 262 billion in the fourth plan. Algeria has failed in its development programs despite all the funds granted. Most economists attribute this to the weakness of the efficient administrative side with the lack of popular participation and private initiatives, which makes achieving this development long term.

Keywords: Local Development, Algeria.

1. مقدمة:

الدول المتقدمة والملاحظ يؤكد ذلك ماليزيا اسبانيا قبل الأزمة وأخيرا تركيا كل هذه دول مرت بمراحل في اقتصاديتها تواكب الاقتصاد الجزائري ونجحت في تخطي ذلك.

2. مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية المحلية:

جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عام 1956 يوضح ويعطي الاهتمام للمجتمعات المحلية حيث يعرفها كما يلي : " أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ،ولمساعدها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، 2009، صفحة 13).

أما البنك الدولي فيعرف التنمية الاقتصادية المحلية " يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية ما من أجل تحسين مستوى المعيشة فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل" (ميرفي، 2004، صفحة 09).

كما تعرفها الأمم المتحدة: "يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون" (العمار، 2009، صفحة 05). ويعرفها

تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية شاملة ومتوازنة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتتطلب إشراك السكان المحليين، بعكس المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية الذي كان مقيد بمفهوم النمو الاقتصادي وحده ، لتحقيق ذلك على أرض الواقع يجب رسم صورة تقديرية للمستقبل تشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن الأهداف الواجب تحقيقها وهذا ما يُعبر عليه بعملية التخطيط.

ترتبط تسمية التخطيط بعملية تتفاعل فيها المعطيات البشرية والطبيعية مع بعضها البعض لتشكل علاقات وأنماط اقتصادية ،يقوم التخطيط الاستراتيجي بدراستها وتحليلها سعيا لضبطها وتوجيهها في فترة زمنية محددة نحو الأحسن، حيث تضمن بقاء استمرار المجتمع واستقراره. كما تشير التجارب الدولية والممارسات السليمة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تقوم على إستراتيجية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من مكونات الهامة في عملية التخطيط. ولعل الجزائر من الدول التي تمتلك كل من الخصائص المادية والبشرية للقيام بتخطيط استراتيجي للتنمية المحلية وتجسيده على ارض الواقع رغم الاعتمادات المالية الكبيرة ممنوحة لمختلف البرامج التنمية منذ 1967م.

1.1. إشكالية البحث:

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية : هل تحققت التنمية المحلية عبر المخططات والبرامج التنموية في الجزائر ؟

2.1. فرضيات البحث:

الفرضية التي يمكن قبولها بالنظر إلى ما اعتمد في البرامج التنمية أن أي دولة يمكنها اللحاق بمصف

وضع الأولويات اللازمة " (شفيق، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، 1998، صفحة 107).

1.3. مفهوم التخطيط:

هو "عملية حصر وتجميع موارد المجتمع - مادية أو بشرية- وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة". يمكن القول كذلك أن التخطيط هو الأسلوب الفني الذي يمكن أصحاب القرارات من الاهتمام المستقبلي والحالي للمشكلات التي تعيقهم حاليًا أو مستقبلاً في عمليات التنمية (الفتاح، 2001، صفحة 82). ويحاول توني كويك **Tony Kiuick** وضع النقاط الستة الآتية عن الخصائص التي تتميز بها عملية التخطيط وهي كالآتي (تودارو، 2009، صفحة 705):

- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية والتي تكون مرتبطة ارتباط عضوي بالتنمية المستقبلية للاقتصاد.
- تضع خطة التنمية إستراتيجية يمكن من طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.
- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً. يتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسيلة مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف، وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بالنسبة للقرارات اليومية.
- تشتمل الخطة على الاقتصاد بأكمله، ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع

Nicolas Jacquet : " التنمية المحلية هي كل تدخل تكون فيه المبادرة من قبل الأطراف المشاركة في المسؤولية المحلية. و الذي تكون لديه قابلية التقييم في مجالات مثل :

- التنمية الاقتصادية، وبالتالي خلق فرص عمل؛
- تحسين النظم المحلية ، بالمزيد من التدريب التعليم والتدريب؛
- المبادرات الثقافية.

3. التخطيط التنموي كعملية أولية للتنمية:

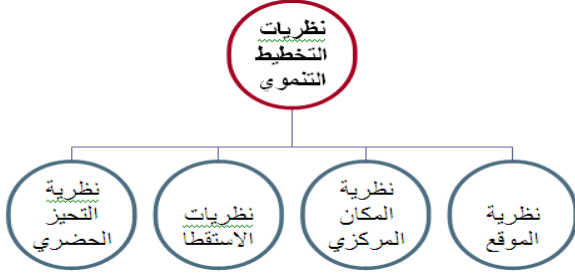
أستخدم التخطيط في العصور التاريخية المختلفة في معظم جوانب الحياة وخصوصاً العسكري منها دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعاليته ومقوماته، إلى أن ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي في مطلع القرن العشرين ، وأستخدم لأول مرة من طرف الاقتصادي النرويجي كريستان شونهيدير **Kristian Schonheyder** عام 1910 (غنيم، 1998، صفحة 19) ، ثم توسع تطبيقه لأغراض عسكرية وإستراتيجية في فترة الحرب العالمية الأولى.

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية عام 1929 توسع في تطبيق التخطيط الاقتصادي للتغلب على أسباب وتناج هذه الأزمة، وانتقل التخطيط إلى المفهوم الجديد وهو التخطيط التنموي الذي يسعى إلى التوزيع العادل والأمثل للموارد والمعطيات الاقتصادية مكانياً من أجل تحقيق عدالة اجتماعية. حيث أن من أهم المعوقات التنمية الاقتصادية من الناحية الإدارية، عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع الناتج عن " عدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية بما يتماشى مع الوضع المستهدف ، وإغفال

3.3. نظريات التخطيط التنموي:

إن عملية التخطيط تقوم على أساس نظريات تعكس الواقع بكل مشكلاته وأبعاده وتعامل معه، محاولة لمعالجة مشكلاته في إطار واقعي ومن أهم النظريات:

الشكل 2: نظريات التخطيط التنموي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف غازي عبد الرزاق النقاش، 1996، ص 15.

1.3.3. نظرية الموقع Location-Theory: "هي

نظرية جزئية من ضمن نظريات التخطيط التنموي... واشتهرت لأنها تطالب بأن يأخذ البعد المكاني - الموقع - بعين الاعتبار عند التخطيط، وجوهر هذه النظرية مبني على فكرة أن المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع والبعد من المراكز الحضرية" (النقاش، 1996، صفحة 15)، ومن أهم فروع هذه النظرية نجد مايلي (غنيم، 1998، صفحة 118):

- نظرية الموقع الزراعي: وهي أول محاولة التي أعطت للبعد المكاني أهمية كبرى، وضعها العالم الألماني فون تونن Von Thunen عام 1926م سلط الضوء أهمية مكان (موقع) النشاط الاقتصادي من ناحيتين الأولى التوزيع المكاني للمحاصيل وأنماط استخدام الأراضي الزراعية والثانية عامل المسافة على تكاليف النقل من جهة أخرى، فهي توضح العلاقة بين الإنتاج الزراعي والسوق من ناحية وبين الإنتاج الزراعي وعامل التكلفة

العام فقط، أو أجزاء فقط من الاقتصاد القومي.

- في المعتاد، تغطي خطة التنمية فترة زمنية معينة، ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل، ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

2.3. أنواع التخطيط التنموي:

يختلف التخطيط التنموي من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر تبعاً لاختلاف مراحل النمو والظروف السائدة في كل حالة. وكذلك تبعاً للفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنتهجة أو السائدة في الدولة أو البلد، حيث أن عملية التخطيط تتبلور في تحديد الغايات والأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع، ومن هذا المفهوم للتخطيط التنموي فهو يتعدد إلى أنواع نظراً لتعدد المعايير التي صُنف على أساسها منها (غنيم، 1998، صفحة 24):

الشكل 1: أنواع التخطيط التنموي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف عثمان محمد غنيم، 1998، ص 24.

4.3. مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية:

يسعى التخطيط الاستراتيجي إلى تحديد التوجهات المستقبلية، حيث يركز على الانطلاق من الداخل إلى الخارج ويبحث عن المؤثرات الداخلية والخارجية دون التقييد بالماضي أو الحاضر، كما أنه يتناول القضايا بشكل شمولي (الدجني، 2006، صفحة 27). توفر إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة لتعزيز القدرات التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي، حيث تعرف الإستراتيجية "على أنها تركيز تخصيص الموارد على الفرص المختارة لتحقيق الميزة التنافسية" (حسن، 2003، صفحة 162)، لدى فهو يبرز الخصوصية أو الميزة التي تتميز بها المنطقة الجغرافية المراد القيام فيها تنمية اقتصادية محلية. ومن هذا المنطلق يعمل البنك الدولي على تشجيع المدن الصغيرة والكبيرة التي تسعى إلى تحسين معيشة الفقراء وتشجيع تحقيق المساواة والتوازن بين المناطق المحلية المختلفة (الدولي، 2001، صفحة 08).

1.4.3. مرحلة تنظيم الجهود: تنقسم هذه المرحلة إلى خمس خطوات والتي يتم تنفيذها بشكل متزامن وهي (ميرني، 2004، صفحة 23):

- **الخطوة الأولى:** تحديد فريق عمل في التنمية الاقتصادية المحلية: تستلزم التنمية الاقتصادية المحلية توافر مجموعة متنوعة من المهارات الفنية والمهنية والإدارية ويجب لفريق العمل في التنمية الاقتصادية المحلية أن يضم بين أعضائه مجموعة متنوعة من العاملين المحليين الرسميين من ذوي الخبرة، كما يجب أن يشمل مخططين للتنمية محامين وخبراء في الشؤون المالية والبيئية وهنسيين ومعماريين وباحثين وخبراء في الإعلام بالإضافة إلى

من ناحية أخرى، مع التركيز بشكل أساسي على موقع النشاط وقربه أو بعده عن السوق.

- **نظرية الموقع الصناعي:** تبحث هذه النظرية على الإجابة عن سؤال "أين هو الموقع الأمثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة إنتاجية ممكنة" ولقد أعطى **Alfred Weber** صاحب هذه النظرية تحليل حيث توصل إلى أن الموقع الأمثل للصناعة يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق تصنيعها في حدها الأدنى، حيث أنه ربط تكاليف النقل بعامل المسافة وبوزن المواد المنقولة. وطور في ذلك قانون معامل المادة **Material Index** والذي يساوي وزن المواد الخام مقسوما على وزن المواد الصناعية المنتجة، وقال أنه كلما كان معامل المادة أكثر من واحد تكون الصناعة موجهة نحو السوق.

2.3.3. نظريات الاستقطاب (أقطاب النمو) (شوكت، 2004، صفحة 147): إن أول من بلور هذه النظرية هو الاقتصادي الفرنسي بيرو **Perroux** (Francois (Larsen, 1995, p. 17 سنة 1955. وقد ركز بيرو على أن الحيز الاقتصادي والذي يحتوي على أقطاب من خلالها تنطلق قوى جذب نحو القطب القوى الجاذبة **Centripetal Forces** وتنبعث منه قوى طاردة **Centrifugal Forces** كما أضاف قائلاً أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت بل يحدث في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متباينة وتحدث ضمن مسارات مختلفة ولها انعكاسات نهائية على مجمل الاقتصاد.

حدود المنطقة المحلية إلى البرامج والخطط والقوانين والتي سوف تؤثر على أهداف الاقتصاد المحلي.

4. برامج التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى عدة مراحل وشهد تطورات مختلفة عبر مختلف البرامج والمخططات، ولمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها المخططات التنموية الخاصة بالبلدية التي أخذت نصيبها في التمويل منذ المخطط الرابع، حيث خصصت ما يقارب 8 % من مجموع الاستثمارات وهذا ما يدل على بداية الاهتمام بالتنمية المحلية عبر الاهتمام بالمخططات البلدية للتنمية.

1.4. مرحلة التخطيط (1967-1989م) :

بدأ تجسيد عملية التخطيط على أرض الواقع سنة 1967م ولم يكن ذلك ممكناً قبل ذلك لعاملين أساسيين، عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال والعامل الثاني انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية. ويمثل التخطيط بالنسبة للجزائر وسيلة النهوض بالاقتصاد الوطني حيث أنه يدخل ضمن نموذج التنمية في الجزائر (BALI, 1993, p. 29)، وسلاح التغلب على مشاكل التخلف الموروثة من عهد الاستعمار، فالتخطيط أداة مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث ركزت المخططات الوطنية على ثلاث قطاعات موضحة في الجدول التالي:

آخرين ممن يمكن لهم أن يساهموا في التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمجتمع.

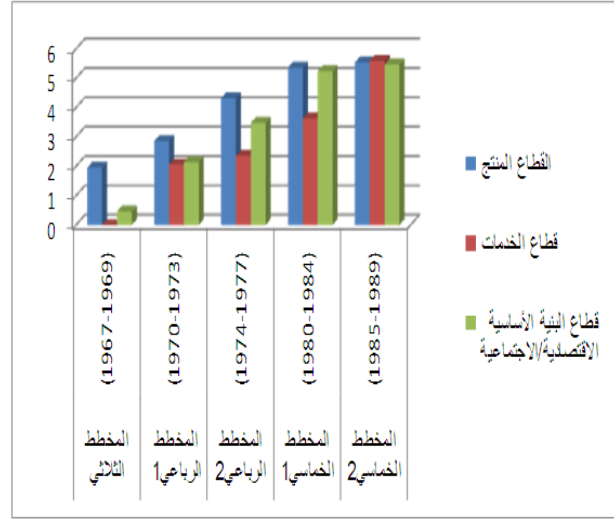
- الخطوة الثانية: تدشين نشاط سياسي في المجلس المحلي: لتنفيذ إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية المحلية يجب بذل جهود سياسية متناسقة فيما بينها كما أن ضمان اشتراك القيادات السياسية المحلية (رؤساء المدن، أعضاء مجلس الأحياء، قيادات المجتمع...) يساعد على التأكد من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية تحظى بكل الدعم السياسي، كما يجب أن تسند قيادة المحليات والمسؤولية عن تنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية إلى قائد سياسي محلي.

- الخطوة الثالثة: تكوين شراكة مع مجموعة أصحاب المصالح: وتشمل مجموعة أصحاب المصالح الأفراد والشركات والمنظمات أو مجموعات بالقطاعات الحكومية والخاصة والقطاعات التي لا تهدف إلى ربح، والتي يكون لها مصلحة في وضع إستراتيجية وتنفيذ برامج ومشروعات للتنمية الاقتصادية المحلية. حيث تؤدي هذه الشراكة إلى:

- المصداقية والشفافية من خلال إفصاح المجال أمام الجمهور للمشاركة في التخطيط.
- الكفاءة حيث تمكن أصحاب المصالح من حشد مواردهم الخاصة لدعم التنمية.
- الفعالية، تفهم الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية عند مشاركة المستفيدين بأنفسهم في التخطيط.

- الخطوة الرابعة: وضع نظم للعمل مع المستويات الأخرى في الحكومة: تلعب المستويات المختلفة سواء على مستوى الوطن أو الولاية أو المقاطعة دوراً أساسياً في تحسين وخلق بيئة صالحة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، حيث أن هناك حاجة للنظر خارج

الشكل 3: تطور توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989م)



المصدر: احمد شريفي، 2009، ص 8.

يشمل القطاع المنتج كل من الزراعة والري والصيد البحري والمحروقات والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم والذي احتل الأولوية في المخططات الوطنية حيث أنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث منذ بداية المخطط الثلاثي كان يمثل نسب مرتفعة من الاعتماد وصل 7.02 مليار دج بعكس القطاعات الأخرى مثل قطاع البنية الأساسية الذي مثل 1.58 مليار دج و 0.46 مليار دج لقطاع الخدمات.

2.4. مرحلة اقتصاد السوق (مابعد 1990م):

مع بداية الثمانينات انتهجت الجزائر تحول نحو اقتصاد السوق، حيث جاءت فترة التحولات وخاصة عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة وبداية تحول على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية (بن شهرة، 2008، صفحة 108)، وكانت إستراتيجية الاقتصادية الجديدة ترمي إلى (بن شهرة، 2008، صفحة 118):

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام.
 - ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - وفي مجال التنمية المحلية ركزت على توفير السكن والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ضعيفة أو عديمة الدخل.
- بما أن الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة كانت تهدف إلى ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فكانت الأولوية إلى توفير المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية وهذا الملاحظ في الانتقال الاعتماد للنفقات من 10.41 مليار دج سنة 1990 إلى 725.09 مليار دج سنة 2009 بعكس القطاعات الأخرى في حدود نصف المبلغ بالنسبة لقطاع الفلاحة والري حيث انتقل اعتماد النفقات من 9.02 مليار دج سنة 1990 إلى 393.74 مليار دج سنة 2009. أما بالنسبة للتنمية المحلية فكان التركيز زيادة الاهتمام في توفير السكن حيث كان الاعتماد للنفقات السكن 230.02 مليار دج سنة 2009 أكثر من نفقات المنشآت الثقافية كما أعطت اهتمام بالتربية والتكوين فكان نصيبه سنة 2009 حوالي 241.93 مليار دج. بعكس قطاع الصناعة الذي ضل في تدهور من حصة تقدر 1.25 مليار دج سنة 1990 إلى 1.2 مليار دج سنة 2009 كما لا ننسى المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الضعيفة.

1.2.4. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م):

الذي انشأ في 26 افريل 2001، ولقد تبناه مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات، وجاء هذا المشروع لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير شروط القفزة السريعة للنمو، ويضم ثلاثة أجزاء:

في مجال التنمية المحلية حيث خصصت لها 113 مليار دج، وهذا لتمويل البرامج البلدية للتنمية وإنجاز البنى التحتية والتي تدخل تحتها مشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية، تطهير المياه والمساهمة في بناء وسائل الاتصال الخاصة لفائدة مناطق المعزولة. كما خصص مبلغ قدره 555 مليار دج موجه لإنجاز 45997 مشروع معتمد (بوتفليقة، 2006). كما يعد هذا البرنامج من البرامج الوطنية للتخفيف من حدة البطالة وذلك بإنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا بغلاف مالي تكميلي يقدر بـ 9 مليار دينار (بن شهرة، 2008، صفحة 284)، وكان من أهم إنجازات هذا البرنامج تميزت مرحلة تطبيقه بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية ما يلي:

- تراجع البطالة من 29% إلى 24%.
- إنجاز العديد من المنشآت القاعدية وبناء حوالي 700000 مسكن.

2.2.4. برنامج دعم النمو (2005-2009م):

يبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية (شرفي، 2009، صفحة 10). وقد أعطى قانون المالية التكميلي لسنة 2008 جملة من الإجراءات لتحسين الموارد المالية المحلية كما نص خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مايلي: "وفي مجال التنمية المحلية

تم منح الجماعات المحلية غلافًا ماليًا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية وأكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات" (بوتفليقة، 2009). وكان هذا البرنامج يتميز باستمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي حيث ركز على تحفيز الاستثمار بتسهيل السبل الكفيلة لذلك، التوجه نحو سياسة ترقية الشراكة والخصوصية وتعزيز ضبط ومراقبة الدولة لمحاربة الغش والمنافسة غير المشروعة.

3.2.4. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014م):

مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية (عابد، 2015، صفحة 93)

- دعم التنمية البشرية: وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة لفترة 2010-2014 أي ما يعادل 122 20 مليار دج. في مجال التعليم حيث منح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، أما قطاع الصحة حيث منح له 619 مليار دج لإنجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة و قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم إنجاز مليون سكن بمختلف الصيغ. كما استفاد قطاع الطاقة من 350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز. دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من

- مرحلة الإقلاع (2016-2019) وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- مرحلة انتقالية (2020-2025) هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) والتي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

5.2.4. الأهداف الأساسية لمخطط الخماسي 2019-2015:

- الأهداف الأساسية لمخطط الخماسي 2015-2019، فقد حدد الأهداف الآتية (سلال، 2014):
- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار، نمو قوي للنتائج الداخلي الخام، تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية التكوينية، والصحة العمومية، و ربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ، واستحداث مناصب الشغل؛
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة؛
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية؛

380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي .

اما بالنسبة للمنشآت الأساسية: حُصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيارة شرق غرب و 830 من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء، وكذا تعزيز ثالث مطارات. أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج.

4.2.4. مخطط دعم النمو الجديد 2015-2019:

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويرتكز على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030 .

ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته لأهداف رئيسية هي:

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو (شرف، بوقجان، و بونغفور، 2018):

ولبلوغ أهداف التخطيط الاستراتيجي يُشير البنك الدولي إلى إتباع الخطوات التي وضعها وتفعيلها على أرض الواقع، فهي تعتبر خلاصة لتجارب في عدة دول المهدف منها مساعدة وتشجيع الحكومات النامية للتخلص من التحديات والمعوقات التنمية الاقتصادية، محاولة لتحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين وخلق نوع من التوازن المحلي.

ولقد اعتمدت الجزائر أربع مخططات لدعم الإنعاش، ثم النمو الاقتصادي حيث قدرت الاعتمادات المالية لكل من المخطط الأول ما بين 2001 و2004 وعرف تحت تسمية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي). والمخطط الثاني 2005 و2009 حوالي 250 مليار دولار ووظفا أساسا لتوسيع قاعدة البنى التحتية والمنشآت القاعدية، تلاهم مخطط خماسي من حيث القيمة بـ 286 مليار دولار ما بين 2010 و2014 والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيز الآلة الإنتاجية الوطنية، وأخيرا 262 مليار دولار في المخطط الرابع المعتمد. وكل هذه القاعدة المادية الضخمة الممنوحة في إطار المخططات والبرامج التنموية منذ 1967م، أخفقت الحكومات المتعاقبة على إقلاع الاقتصاد الوطني ويرجع أكثر خبراء الاقتصاد ذلك لضعف الجانب الإداري الكفاء والمدرّب مع نقص المشاركة الشعبية الواعية والمبادرات الخاصة والذي يجعل من تحقيق هذه التنمية طويل المدى .

- مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة (star up) التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات، وترقية المناولة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة، ولاسيما توفير العقار، والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية؛
- ترقية الشراكة العمومية، الخاصة الوطنية والأجنبية.

5. خاتمة:

إن تحقيق تنمية اقتصادية محلية يتطلب القيام بتخطيط تنموي إستراتيجي يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة من الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، والتركيز على تنمية الموقع الجغرافي وإبراز الميزات التي تتميز بها المنطقة المتاحة والمتوقعة، متبعا في ذلك المراحل الأساسية التي وضعها البنك الدولي واحترام التنسيق فيما بينها.

6. قائمة المراجع:

- (21) علي إحسان شوكت. (2004). اقتصاديات الأقاليم، الطبعة الأولى. الاردن: دار المناهج ، عمان.
- (22) غازي عبد الرزاق النقاش. (1996). اقتصاديات الموقع، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- (23) ماهر، ا. (1997). الخطط والسياسات والاستراتيجيات . مصر.
- (24) محمد شفيق. (2009). دراسات في التنمية الاقتصادية. مصر: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- (25) محمد شفيق. (1998). مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي. عمان: دار صفاء.
- (26) ميشيل تودارو. (2009). التنمية الاقتصادية ،ترجمة محمود حسن حسني. السعودية: دار المريخ.
- (1) BALI, H. (1993). INFLATION ET MAL-DEVELOPPEMENT EN ALGERIE. Algerie: OPU.
- (2) Larsen, P. m. (1995). Economie du Développement. paris.
- (3) الدجني، و. ع. (2006). واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة .فلسطين.
- (4) الدولي، و. (2001). الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي .واشنطن.
- (5) العارف، ن. (2003). التخطيط الاستراتيجي والعولمة . مصر.
- (6) العمار، ع. ك. (2009). مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية .
- (7) الفتاح، و. ع. (2001). مصر.
- (8) النعيم، و. ب. (2015). تحليل وتنميط الامكانات التنموية الاقليمية.
- (9) بن شهرة، م. (2008). سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية .الجزائر.
- (10) بوتفليقة، ع. ا. (2009). الجزائر.
- (11) بوتفليقة، ع. ا. (2006). ندوة الحكومة والولاة .الجزائر.
- (12) جمال داود سلمان، و طاهر فاضل حسون. (2009). التخطيط الاقتصادي. بغداد: بيت الحكمة للنشر .
- (13) جوين سوينيرن،سريا جوجاء،فيرجس ميرفي. (2004). التنمية الاقتصادية المحلية. تاريخ الاسترداد 07 13, 2014، من www.worldbank.org/urban/local/led_pamphlet_arabic.doc
- (14) حسن، و. (2003). مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية .مصر.
- (15) زين الدين عبد المقصود. (1981). محافظة الجھراء (دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية). الكويت: الكويت.
- (16) سلال، و. ا. (2014). تقييم القرارات .الجزائر.
- (17) شريفي، و. (2009). تجربة التنمية المحلية في الجزائر .مجلة العلوم الانسانية. 10, p.
- (18) عابد، و. ش. (2015). الاداء الاقتصاد الوطني من خلال برامج التنمية .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية .
- (19) عبد الرحمن زكي إبراهيم. (1995). التخطيط الاقتصادي. مصر: دار الجامعات المصرية.
- (20) عثمان محمد غنيم. (1998). مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي. عمان: دار صفاء عمان.